## عالقون بالسياج

**باسل طلوزي**

لا أعتقد أن قرار الحكومة الكويتية بصرف ثلاث دجاجات لكل مواطن شهريًا جاء، من باب المماحكة للشعب الأردني الذي قرّر، منذ فترة، الامتناع عن شراء الدجاج جرّاء ارتفاع أسعاره؛ لحمل تجّار الدواجن على العودة عن قرار الرفع. والأرجح أن تزامن القرارين كان محض مصادفة، امتلأتا اعتبارات متباينة بين من يملك ومن لا يملك.. بين «من يأكل الدجاج ومن يعلق بالسياج».

العبارة السابقة مثّل شعبيٌّ دارج في الأردن، قيل قديمًا للدلالة على الفروق الطبقية بين شريحتين في المجتمع، طرفها الأول معروف، والمقصود به «من يأكل الدجاج». أما من «يعلق بالسياج» فهو المواطن الذي ينفق عمره مشاهدًا حظائر الدجاج من خلف السياج المتين الذي لم يفلح دخله الشهريّ في فكّ ولو فرجة بسيطة بين أسلاكه، ليستلّ منها دجاجة واحدة، ثم عندما يقرّر اقتحام السياج ويعلق به، ويظلّ هناك عالقًا على أمل النفاذ يومًا إلى فردوس الطبقة، لكن بلا جدوى؛ لأنه كلما اجتاز سياجًا باغته سياج آخر أمتن وأعلى، وكلما تمكّن من ادّخار ثمن دجاجة فوجئ بأن سعرها الجديد اجتاز حاجز الضوء.

والحال أن قرار مقاطعة الدجاج في الأردن يتخذ، هذه المرّة، نكهة خاصة، فالتجار الذين لم يأخذوا تهديد المستهلكين على محمل الجدّ لدى بدء انطلاق الحملة، بات يساورهم القلق تاليًا، عندما شعروا بأن دائرة المقاطعة آخذةٌ بالتوسّع، ويشارك فيها نواب (أحدهم عمد قبل أيام إلى تصوير نفسه في بثّ حيّ وهو يأكل طبق «ملوخية» بلا دجاج، ويحضّ الشعب على محاكاته)، فيما بدأت محلات بيع دجاج بإغلاق أبوابها مع تعليق لافتةٍ تتعهد بدوام الإغلاق حتى ينخفض سعر الدجاج، غير أن الطرافة الحقيقية تمثّلت بأحد المطاعم الشهيرة بصنع «المسخّن» الذي يقوم أساسًا على أرغفة مضمّخة بالزيت وقطع الدجاج والبصل، إذ قرّر هذا المطعم أن يقدّم الأرغفة «مطهّرة» من الدجاج كله. وفي الحصّلة، تفيد إحصاءات بأن نصف الشعب الأردني استجاب لحملة المقاطعة، مع استحضار شعار لحملة قديمة مماثلة عنوانها «خلّيه يكاكي».

لا أدري كيف وقع نبأ القرار الكويتي السابق في نفوس الأردنيين «العالقين في السياج» حاليًا، والحال أنني توقعتُ أن تحفل مواقع التواصل الاجتماعي بالتعليقات عليه، سيما وأن الشعب الأردني برهن فعليًا أنه صاحب نكتة من الطراز الأول، على خلاف ما هو معهود عنه، وتجلّى ذلك في أيام الحظر بسبب كورونا، كأن يقول أحدهم: «اللهمّ إني صائم»، على اعتبار أن العرض الكويتي يتزامن مع صيام الأردنيين عن الدجاج، غير أن شيئًا من ذلك لم يحدُث.

أرجّح أن مقاطعة الأردنيين الدجاج، هذه المرّة، تتّخذ طابعًا سياسيًا أشبه ما يكون بالعصيان المدني ضدّ ما هو أوسع من مجرّد رفع سعر الدجاج، فقد طاولت الارتفاعات سلعًا كثيرة في السنوات الأخيرة، ومنها الخبز الذي يعدّ السلعة الأساسية لدى معظم شعوب الأرض، لكن من دون أن تواجَه بأي نوع من المقاطعة أو حتى الاحتجاج.

من الواضح أن ثمّة تحوّلًا جديدًا لدى الشعب تُظهره مقاطعة الدجاج، وكأن هذا الشعب يفرّ من الحظائر نفسها التي اكتشف أنه حشر بها منذ زمن، فثمّة سياسات عديدة تقرّر وتمرّر في غفلة منه، ليس أقلها ما أقرّه مجلس النواب، أخيرًا، بشأن «مجلس الأمن القومي» الذي يمتلك صلاحيات فرعونية كفيلة بقلب الطنجرة رأسًا على عقب، وثمّة اعتقالات تطاول أصحاب الرأي تناقض أيّ ثرثرة تقال عن التوجّه الإصلاحي الجديد، وثمّة تحالفاتٌ تعقد في الظلّ، وقواعد تقام، وأخرى تعزّز على أرضه.

واضح أن الشعب، هذه المرّة، لن يعلق بأيّ سياج، لأنه تمرّد على أخلاق الدجاج.

## عندما تنتظر بيروت تدخلاً أميركياً

**وائل نجم**

طفت على سطح الأحداث، أخيرا، في لبنان ومنطقة شرق المتوسط، قضية استقدام إسرائيل سفينة يونانية إلى حقل «كاريش» الواقع على خط الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة، بهدف إنتاج النفط والغاز من هذا الحقل الغني بهما، وفق الدراسات والاستكشافات السابقة. وقد أثارت الخطوة الإسرائيلية التوتر على طرفي الحدود في ضوء عدم التوصل إلى اتفاقات لترسيم الحدود البحرية بين كيان الاحتلال ولبنان، ولوقوع هذا الحقل في المنطقة المتنازع عليها، بالنظر إلى أنّ لبنان يعتبر أنّ جزءاً من حقل «كاريش» يقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة له شمال الخط البحري 29، فيما لا تعترف إسرائيل بهذا الخط ولا بحقوق لبنان في تلك المنطقة.

على مدى عقد تقريباً، توّلت الولايات المتحدة وساطة بين لبنان وإسرائيل لترسيم الحدود البحرية بينهما، غير أنّ هذه الوساطة لم تُقنعهما، وقد تقدّم الوسيط الأميركي الحالي آموس هوكشتاين، في آخر زيارة له إلى بيروت، باقتراح يقضي برسم خط بحري متعرّج، يعطي لبنان حقل «قانا» بالكامل، في مقابل أن تأخذ إسرائيل حقل «كاريش» بالكامل، متخلّياً بذلك عن الاقتراح الذي تقدّم به سلفه فريدريك هوف الذي اقترح خطاً وهمياً، غُرف يومها بخط هوف، وكان يقضي باقتسام المنطقة بين الخطين رقم 1 ورقم 23 بين الطرفين، بحيث يستفيد لبنان من مساحة 500 كيلومتر مربع مقابل أن تستفيد إسرائيل من مساحة 360 كيلومتراً مربعاً تقريباً هي إجمالي مساحة المنطقة بين الخطّين، ولكن الاقتراح سقط لأن لبنان رفضه في حينه. واليوم وأمام هذه الأزمة المستجدّة والمتطوّرة، وبعد أن شرعت إسرائيل في عملية إنتاج النفط والغاز من حقل كاريش، استدعى لبنان الرسمي الوسيط الأميركي هوكشتاين إلى بيروت من أجل إعادة تفعيل المفاوضات عبره، وبهدف نزع التوتر، والتوصل إلى حلّ يحفظ حق لبنان في ثروته ونفطه وغازه.

رفض المسؤولون في لبنان في مواقع المسؤولية الرسمية الخطوة الإسرائيلية، واعتبروها بمثابة اعتداء على لبنان وسرقة لحقوقه، وطلبوا عودة الوسيط الأميركي إلى بيروت، غير أنه، وعلى الرغم من الحديث عن وصول هوكشتاين إلى بيروت مطلع الأسبوع المقبل، فإنّ أيّ موقف أو كلام رسمي أميركي لم يصدر بهذا الخصوص، بل على العكس، جرى تداول معلومات في بيروت عن صدور في السفارة الأميركية مفادها أنّ عودة هوكشتاين إلى بيروت مرهونة ومشروطة بموافقة لبنان سلفاً على اقتراحه لحلّ أزمة الحدود (الخط المتعرّج)، وهو ما رفضه لبنان سابقاً، وما لا يريد أن يقرّ به خطيّاً حالياً، خصوصاً أنّ المسح الذي قام به الجيش اللبناني لمنطقة الحدود أثبت، بما لا يدع أي مجال للشكّ، أنّ الحقل 29 هو خط الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، وبالتالي، أيّ تنازل عنه يُعدّ بمثابة خيانة عظمى للحقوق والثروة الوطنية اللبنانية، وهو ما لا تستطيع أيّة جهة في لبنان أن تتحمّل وزره حالياً على الأقل تقدير.

في موازاة ذلك، حزب الله، كقوّة مسلّحة وجزء من القدرة والقوّة التي يمتلكها لبنان، إلى جانب قدرة الجيش وقوته، رفض التنازل عن الحقوق، وطالب السلطة السياسية بموقف واضح من الصدمة الحدود، وقال إنّه يقف خلفها في عملية حماية الحقوق واستثمارها، ولكنه يرفض التنازل عن أيّة ذرّة من هذه الحقوق. وتعهّد أمين عام الحزب، حسن نصر الله، بحماية الثروة النفطية والغازية اللبنانية، ومنْع إسرائيل من استخراج النفط والغاز من حقل كاريش أو من غيره، وأكّد امتلاك المقاومة القدرة على ذلك، وحذّر من أنّ أيّة «مغامرة» إسرائيلية ستكون كلفتها عالية جدّاً على إسرائيل، وكأنّه أعطى مهلة أيام لإسرائيل لوقف عملية استخراج الغاز، والتوصّل إلى اتفاق عبر الوسيط الأميركي، وبما يحفظ للبنان ثروته، ويمكّنه من استخراجها، والتصرّف بها لمعالجة أزمته الاقتصادية، وإلاّ فإنّ نفاد هذه المهلة سيكون كفيلاً بفتح كل الاحتمالات، بما في ذلك ضرب سفينة الإنتاج وقصفها، حتى لو أدّى ذلك إلى حرب جديدة ومفتوحة. وهذه المرّة قد تكون حرب وجود وليس حرب حدود وحقوق فحسب.

(كاتب لبناني)

## أزمة الغذاء العالمي بوابة روسيا إلى نجاحات إضافية

**محمود الريماوي**

في الوقت الذي تحذّر فيه الأمم المتحدة من أزمة جوع وشبكة قد تهدّد مناطق واسعة في العالم، نتيجة الحرب على أوكرانيا وحصار قوات روسية موانئ أوكرانية تُستخدم لتصدير مواد غذائية، وبالذات القمح، وبينما يحذّر وزير أوروبي، هو وزير خارجية إيطاليا، لويجي دي مايو، من أن ملايين البشر مهدّدون بالموت نتيجة هذا الحصار، في هذا الوقت، يصرّح وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في أثناء زيارة إلى أنقرة الأربعاء الماضي، أن حكومة بلاده مستعدّة لحل هذه الأزمة، ولضمان إمدادات الحبوب، إذا ما أزالت كييف الألغام من مياه البحر الأسود. ما لم يقله لافروف أن تلغيم المياه هو أحد تداعيات الحرب التي تتعرّض لها أوكرانيا منذ 24 فبراير/ شباط الماضي، وأن وقف الحرب ورفع الحصار الروسي عن الموانئ سيمهد لعودة الحركة الطبيعية لهذه المنافذ البحرية. على هذا النحو، تسعى موسكو، في هذه المرحلة، إلى استغلال أزمة الغذاء الوشيكة، من أجل تحقيق غايات سياسية وعسكرية، من أهمها دفع العالم، والغرب بالذات، إلى التعامل مع ذيول الحرب، لا مع الحرب ذاتها، باعتبارها عدواناً على بلد مستقل ذي سيادة، والدفع نحو حوارٍ تُجريه أطراف دولية مع موسكو لمعالجة هذه الأزمة الفرعية، مع ما يتضمنه ذلك من اعتراف ضمني بالأمر الواقع، وبأن روسيا «مسؤولة «عن الموانئ الأوكرانية وعن الملاحة في المياه الإقليمية الخاصة بأوكرانيا في البحر الأسود وبحر أزوف، مع محاولة استدراج تركيا إلى التعاون مع موسكو في هذا الصدد (وربما مقابل تفاهمات بخصوص الوضع في شمال سورية)، وصولاً إلى الظهور بمظهر إنساني، وذلك بمنع وقوع أزمة غذائية خطيرة، مع ما يتبع ذلك من مكافآت معنوية، وربما مادّية، من الواجب الوفاء بها للطرف الروسي المحتمل. لهذا، وكما هو منتظر، اعترضت كييف على العرض الروسي، مطالبة برفع الحصار الروسي عن الموانئ، وإحلال وجود دولي ممثل بقوات للأمم المتحدة في الموانئ، مع ضمانات من أطراف ثالثة بسلامة السفن التجارية، ذهابا وإياباً، (تتحدّث كييف عن 25 مليون طن من الحبوب تنتظر التصدير)، وإذ تعمد موسكو إلى حرب استنزاف طويلة للجانب الأوكراني، فقد نجحت، كما يبدو، في دفع الأطراف الدولية إلى الامتثال إلى نطاق الحرب الذي تحدّده هي، والقاضي بأن تكون جميع الأراضي الأوكرانية، وكذلك المياه والأجواء، مسرحاً للحرب، على أن لا تمتدّ العمليات العسكرية إلى مدن أو مواقع داخل الأراضي الروسية، وهو ما عبّر عنه الرئيس الأميركي، جو بايدن، لدى تزويد أوكرانيا بدفعة جديدة من الصواريخ المتطورة (منظومة هيمارس)، ومسؤولون أميركيون آخرون، من اشتراط ألا تُستخدم هذه الأسلحة ضد أهداف في الأراضي الروسية، وذلك تكريساً لمبدأ تفادي الانسياق إلى مواجهة أميركية روسية، وخشية الاقتراب من تصعيد نووي من طرف روسيا. والابتزاز النووي نجاح آخر لموسكو، إذ له تداعياته السياسية والعسكرية، وفحواها: اتركونا نفعل ما نشاء، واكتفوا بالإدانة والعقوبات، والتسليح المحدود الذي يطيل أمد الحرب، وسوى ذلك، فإن الانتقال إلى الخيار النووي يصبح وارداً، وليس مطلوباً، بطبيعة الحال، تبادل التهديدات النووية، ولا الانجرار إلى التحدّي الذي تشهره موسكو، غير أن الابتزاز بسلاح الدمار الشامل يبرهن أن الخطر النووي لا يتمثل فقط في تسرّب هذا السلاح إلى دول صغيرة أو جماعات متطرّفة، إذ ها هي دولة كبيرة عضو في النادي النووي وفي مجلس الأمن لا تتردد في إطلاق هذه التهديدات، ما يملي إعادة النظر في التفاهمات النووية، ووضع قيود وتبعات ملزمة على هذه التهديدات.

غير أنه بعيداً عن الخيارات الصفرية، نجحت موسكو في رهانها على النيات الغربية بالاستنكاف عن التدخل في حالة اجتياح دولة أوروبية مستقلة. والحجة الصمود الأوكراني، إذ يحقق هدفاً سياسياً ومغزى عسكرياً، فذلك لا يثني الجانب الروسي عن تقويض مظاهر الحياة ومصادرها

الغربية، والأميركية بالذات، أن أوكرانيا ليست عضواً في حلف الناتو، ومغزى ذلك أنه عدا دول هذا الحلف، فإن إرادة التدخل لوقف اجتياح بلد ما غير قائمة، وأن ثمة تقييداً ذاتياً لهذا الخيار، وهو ما تفطنت له موسكو مسبقاً. فيما أضفت تدخلات موسكو في شرق أوكرانيا، وفي السيطرة على شبه جزيرة القرم، وما نجم عنها من ردود فعل ساكنة، مزيداً من البراهين. لقد سبق أن تدخلت واشنطن في العراق وأفغانستان، غير أنها كفّت، كما يقول زعيماها، الديمقراطي باراك أوباما والجمهوري دونالد ترامب، عن لعب دور شرطي العالم.. لتكن موسكو، إذن، شرطي العالم! هكذا يبدو تفكير الكرملين، فالتدخلات الشرسة في غروزني وجورجيا وروسيا وليبيا ومالي جرت تحت الأنظار الغربية، وأنظار بقية العالم. وإذا ما صدمت وسائل إعلام غربية بإدانة موسكو، فإن الأخيرة تجيب، وماذا فعل الأميركيون في العراق، وفي دعمهم الاحتلال الإسرائيلي. أنتم إمبرياليون، ولديكم ازدواجية معايير، ونحن لدينا مطامح ببعث الإمبراطورية الروسية واستعادة الأمجاد القومية، وتدارك الخسائر التي منينا بها بانهيار الاتحاد السوفييتي، ولن نظلّ محتجزين وراء حدود بلادنا. وفي هذه الأثناء، يواصل مسؤولون غربيون الثناء على الصمود الأوكراني، وهو صمود يستحق الثناء حقاً، غير أن خبرة الأداء الروسي في الحروب، وبالذات في نموذجي غروزني وسورية، تفيد بأن تقويض البنى التحتية والمرافق الحيوية، والإثخان في المدنيين، وفي مصادر الحياة، هو جزء من العقيدة العسكرية. وأن موسكو قد تتنازل في هذا الموضع أو ذاك، لكنها لن تتنازل عن ربط شرق أوكرانيا بالقرم والقرم بالأراضي الروسية، فيما يبقى الهدف الأساس إلحاق أكبر قدر من الدمار بالمدن والمنشآت الحيوية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومولدات الكهرباء والطرق والجسور وخزّانات المياه، مع تمزيق النسيج الاجتماعي بعزل التجمعات البشرية بعضها عن بعض، ودفع الجميع إلى التماس النجاة لا غير، وذلك في استعادة أسوأ فصول الحرب العالمية الثانية، فالحرب تستهدف وجود أوكرانيا بمختلف جوانبه، والجيش الأوكراني هو أحد مظاهر وجود هذا البلد ليس إلا، وأنه يكفي تحقيق هذه الأهداف بتحويل البلد إلى أنقاض تصحر بالخراب، كي تضمن روسيا النصر. ومؤدّى ذلك أن الصمود الأوكراني، إذ يحقق هدفاً سياسياً ومغزى عسكرياً، فذلك لا يثني الجانب الروسي عن خوض الحرب على طريقته، بتقويض مظاهر الحياة ومصادرها، وعلى أوسع نطاق ممكن، بما يعنيه هذا من حرمان واقعي لملايين الأوكرانيين من العودة إلى بلدهم المهدّم. ولن يكون الطرف الروسي في مرأة نفسه الوحيد الذي يندفع في هذا الاتجاه، فالاستعمار الغربي فعل شيئاً من هذا في آسيا وأفريقيا، والحركة الصهيونية استهدفت إنهاء وجود بلد اسمه فلسطين، والروس الآن، كإمبريالية شابة وصاعدة، يثابرون على انتزاع نصيبهم في التوسع الإمبراطوري.

(كاتب من الأردن)

## بدعة البحث عن الهوية السورية

**محمود الوهب**

عادت مسألة الهوية السورية إلى التداول، والسؤال عمّا إذا كانت ضائعة فعلاً أم أنها لمّا تتكوّن؟ وأن قوى سورية تبحث عنها منذ عام 2011.. الإجابة عن السؤال لا بد أن تمرّ من خلال قراءة تاريخ سورية الحديث، أي منذ انفصالها عن الدولة العثمانية، نهاية الحرب العالمية الأولى، وحتى 2011، أي ما يقارب المائة وعدة أعوام. وفي إطار ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن ذلك التاريخ شهد ثورات أتى أغلبها على شكل انقلابات عسكرية أطلق أصحابها عليها اسم ثورات، وأنّ بعضها جرى بدفع دولي أو إقليمي، وفي إطار الصراع على سورية الذي أخذ يشتدّ بعد الاستقلال، ومع تغيرات موازين القوى الدولية التي فرضتها نتائج الحرب العالمية الثانية، وترافقت مع بدء حالة نهوض أخذت تظهر في المجتمع السوري. وهناك الثورة السورية التي لم تحقق أهدافها بعد، وإنْ شكّلت حالة من الوعي جلبتها إفرازات الربيع العربي، في إطار العملية الانقلابية على ذلك الاستبداد العسكري، والقمع الأمني اللذين تسبّبا بقطع التطور الطبيعي الشامل في سورية، وفرضا على مجتمعها حالة جمود اجتماعي على صعد السياسة والاقتصاد والثقافة، ما يفسّر ظاهرة الثورة التي جاءت انفجارًا شعبيًا، كما في كل من تونس ومصر وليبيا وسورية، فكانت ثورة شعبية وعفوية. وجاء الرد عليها وحشيًا تجاوز كل عرف عسكري أو قيمة خُلقية أو إنسانية، فكانت المجازر الرهيبة وقصف المدنيين العشوائي مع حملات الاعتقالات، إضافةً إلى دعم توّبات ثورات مضادّة مختلفة الأشكال، والأيديولوجيات، والفصائل العسكرية أخذت تمتدّ وتتسع.. وهكذا، فُرض نوع من الترحيل العام الذي شمل المدن الكبرى وأريافها، مثل دمشق وحمص وحلب ودرعا وإدلب ودير الزور والرقة، إضافة إلى قيادات معارضة تقليدية، بعضها موجود في الخارج أصلاً، أخذت تتشكّل فارضة نفسها على أسس مكوّنات تمثلها قوميات وأديان وطوائف وعشائر وفصائل مسلحة! وهكذا أخذت الهُوّية السورية تُطرح من جديد، وكأنما يجري اكتشافها لأول مرة.

وهنا لا بد من العودة إلى تاريخ سورية غير البعيد، أي إلى النصف الأول من القرن العشرين، وما نشأ فيه من ثورات تحرّر وطني منذ اليوم الأول للاحتلال الفرنسي، إذ اندفع قادتها بحماسة وطنية، ودونما أية إيديولوجيا، بل برزُ عفويٌّ مباشر على المستعمرين الفرنسيين، يتطلعون إلى دولة سورية مستقلة، بعد تراجع السمة القومية العربية التي انتعشت أواخر الدولة العثمانية، مع تنكّر الإنكليز للوعود التي أعطوها للشريف حسين.

وعلى ذلك، نهضت الثورات في جهات سورية الأربع. وكانت امتدادًا للمواجهة غير المتكافئة بين مجموعات من المتطوّعين، برأسها وزير الدفاع يوسف العظمة في موقعة ميسلون يوم 24 يوليو/ تموز عام 1924، ولتتجسّد تلك الثورات في ثورة موحّدة، لها قيادتها، وأهدافها تحت اسم الثورة السورية الكبرى عام 1925، ولتوقع خسائر جسيمة في الجيش الفرنسي، ولم تكن ردًا على الاحتلال فحسب، بل على ممارساته وتجاوزاته، وخصوصًا عندما قسّم البلاد إلى ست دويلات. وعلى الرغم من أن الثورة تراجعت عسكريًا من عجز في تأمين السلاح، بعد أن قدّمت آلاف الشهداء. لكنها كانت بوتقة انصهرت في أتونها معالم الهوية السورية التي لا يزال بعضهم يبحث عنها! ومنذ ذلك الوقت، كان صوت الشعب السوري، بأكثريته وأقلياته، واضحًا في رفضه عملية التقسيم التي اخترعها الفرنسيون؛ ويسجّل أكرم الحوراني، الشخصية السياسية المرموقة، في هذا الخصوص، مأثرة الشعب السوري ذات الدلالة، فيقول: «النضال الوطني لشعب سورية قد أخذ طريقه ضد الطائفية، التي اعتمد عليها الفرنسيون لتمزيق وحدة البلاد إلى دويلات، فقبل كانت دولة جبل الدروز تعلن عن رفض عزل الجبل في دويلة خاصة خارج نطاق الشام والعروبة، كانت سلطات دولة العلويين تجابه الوفود من سكان منطقة اللاذقية، الذين أعلنوا أنهم يريدون تغيير هويّاتهم التي تنسبهم إلى دولة العلويين، وكان مكتب الكتلة الوطنية في حماة يستقبل العديد من وفود أبناء مصياف المطالبين بالوحدة، والرافضين لأن تكون المذاهب الدينية سببا في تمزيق وحدة سورية» (مذكرات أكرم الحوراني ص 104).

وإذا كانت سورية تفخر بشيء من تاريخها الوطني الحديث، فإن فخرها بتلك الثورات، وبالنضال السياسي الذي تبعها، وتكلل بالاستقلال التام، ولتبدأ بعدئذ مرحلة البناء الداخلي، وترسيخ الحكم الوطني الذي كان يناضل على جبهتين، النضال الوطني متعدّد الأشكال سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وجبهة أخرى خارجية تتلخّص بمواجهة الصراع على سورية التي أخذت تتجلى في الانقلابات العسكرية، وغايتها تمرير مشاريع أجنبية لهذا الطرف أو ذاك. وكان العالم آنذاك قد انقسم إلى قطبين، الاتحاد السوفييتي وأميركا.. وفي 25 فبراير/ شباط من عام 1954، تنازل أديب الشيشكلي عن الحكم، بعد أن تمرّدت عليه قطع الجيش في عدة محافظات، وكانت بداه قد تلوثتا بدماء السوريين في محافظة السويداء، ولتجري بعد ذلك انتخابات ديمقراطية، ويعود الحكم المدني الذي دام أربع سنوات، وصفت بالعصر الذهبي لسورية لتميّزها بسمات إيجابية عدة، يمكن تلخيصها بما يلي:

تكرّس النظام السياسي الجمهوري البرلماني في فضاء ديمقراطي منفتح على المجتمع والعالم، ووفق مصالح البلاد، ويسمح بتداول السلطة والفصل بين السلطات، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية، وحرية الصحافة. وبذكر أن عدد المطبوعات المتنوعة بلغ 52 مطبوعة بين صحيفة ومجلة، منها 32 مطبوعة في حلب ودمشق. وحرية تشكيل النوادي والجمعيات الثقافية والاجتماعية.

أما الاقتصاد فقد كانت تتسارع وتائر نموّه على نحو مذهل، إن في الزراعة أو في الصناعة، فقد ازداد الدخل الوطني من 488 مليون دولار عام 1953 إلى 632 مليون دولار عام 1957 بمعدل نمو سنوي وسطي قدّر بـ 4,7% وتفيد الإحصاءات بأن نصيب الفرد من الدخل الوطني عام 1950 كان 102 دولار، ليرتفع إلى 134 دولارًا عام 1953، ومن ثم ازداد حتى 152 دولارًا عام 1957 بمعدّل نمو وسطي 4,3%... ومثل ذلك النمو، انسحب على ميادين الصحة والتعليم وواقع المرأة. وما كان لذلك النهوض أن يحصل، لولا وجود الحريات السياسية التي تعد مدخلًا لكل حرية فردية أو عامة. وفي عودة إلى الهوية السورية، لأقول: إن كلّ شيء جميل ونافع يُفتقَد مع افتقاد الحرية التي ضيّعها الاستبداد البعثي/ الأسدي.

اليوم، يحاول بعضهم استبدال الحرية ودولة المواطنة بما تسمى المكوّنات، تحت بند رد المظالم، لكن المكوّنات كما في لبنان والعراق قادت إلى مظالم وفساد وارتهان أكثر من أي استبداد آخر. الوضع السوري اليوم، مع الاحتلالات المختلفة، وتربُّص أطرافها الحذر، ومع تجاهل قرار مجلس الأمن 2254، أو إغراقه بأمور تفرّغه عن محتواه، وإذا كان بتحمّل النظام المسؤولية الكبرى كما يتحمّل قطع ذلك النمو الطبيعي لسورية، فإن المعارضة ليست بريئة، وربما يحتاج إلى تجديد ثورة الحرية والكرامة التي فقدت زهوها ولقاءها.. فهل ذلك ممكن، أم أن الشعب السوري الذي عانى الويلات ينتظر أمورًا أشدّ قسوة ومرارة.

(كاتب سوري)

سلطان باشا الأطرش (يعين الصورة) في أكتوبر 1925 (Getty)

## آسيا مركزاً للصراع الدولي

**سامر خير احمد**

رغم استمرار الحرب الروسية على أوكرانيا في شرقي أوروبا، يبدو أن الصراع الدولي الأساسي يدور في وسط آسيا بين النفوذين الأميركي والصيني، لا في أوروبا، إذ تركز إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، على محاصرة النشاط الصيني في تلك المنطقة، عبر إعادة بناء علاقاتها مع حلفائها هناك، وإقامة منظومة عمل مشترك تواجه التمدّد الصيني. خلال زيارته المنطقة الشهر الفائت (مايو/ أيار)، بدا أن بايدن نجح في بناء تحالف يضم بلاده واليابان والهند وأستراليا لمواجهة الصين، وهي دول على خلاف تقليدي مع بكين، فضلاً عن تمتين العلاقة الأميركية مع كوريا الجنوبية. على الطرف الآخر، لا يبدو أن سقوط حكومة رئيس الوزراء الباكستاني السابق، عمران خان، الذي كان يعد حليفاً للصين، ستغير خطوط العلاقات الصينية الباكستانية، إذ ترتبط إسلام آباد وبكين باتفاقية لبناء ممر اقتصادي يعد جزءاً من مبادرة الطريق والحزام التي تنفذها الصين، ويقوم على تنفيذ مشاريع للبنية التحتية بقيمة 62 مليار دولار، تستهدف إقامة طريق تجارية بين الصين وبحر العرب عبر باكستان، وتمدّد خطة الممر الاقتصادي طويل الأجل الذي أعلن عنه عام 2017 حتى عام 2030.

هذه المشاريع، فضلاً عن خصومتهما المشتركة تجاه الهند، جعلت الصين شريكاً تنموياً أساسياً لباكستان، من غير المعقول أن تتنازل أي حكومة في إسلام آباد عنه، وهذا ما يفسر مسارعة رئيس وزراء باكستان الجديد، شهباز شريف، إلى لقاء القائمة بأعمال السفارة الصينية في باكستان، وقوله لها إن حكومته تولي أهمية كبيرة للعلاقات مع الصين، وستواصل العمل مع بكين في بناء الممر الاقتصادي بمزيد من الحماسة، كذلك شأن زيارة وزير خارجية باكستان، بيلاوال بوتو زرداري، إلى جنوب الصين في أول زيارة خارجية له خلال الشهر الفائت، وناقش فيها التنسيق الاقتصادي بين البلدين ومشروع الممر.

صحيح أن الحكومة الباكستانية الجديدة سعت إلى ترميم العلاقات التي تدهورت بشكل متزايد مع واشنطن خلال فترة حكم عمران خان، الذي اتهم الولايات المتحدة بالتدخل لإطاحته بحجة رفضه إقامة نقاط عسكرية أميركية على الأراضي الباكستانية تراقب الأوضاع في أفغانستان، عقب الرحيل الأميركي عنها وعودة حكومة طالبان لتولي زمام الأمور هناك، إذ زار وزير الخارجية الباكستاني واشنطن أيضاً، والتقى نظيره الأميركي، انتوني بلينكن، وبحث توسيع العلاقات، لكن تباعد البلدين يبدو أوسع من أن يجري تداركه بسرعة، لأنه ناتج عن عدة أزمات متتالية، ولا يتعلق بحكومة خان وحدها. لا بد أن المناورات السياسية للحكومة الباكستانية الجديدة ترتبط بالأحوال الاقتصادية المتردّية في البلاد، كما كان الحال غير مرة. في البدء، عندما وافقت إسلام آباد على التقارب الاقتصادي مع بكين في 2017، مثل الأمر خياراً استراتيجياً جديداً نتيجة عدم تلبية طلباتها من القروض من جهة صندوق النقد الدولي في ظل تراجع علاقاتها مع الولايات المتحدة. هكذا كان «البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية»، الذي تديره بكين لتنفيذ مشاريع خطة الطريق والحزام، وتطرحه بديلاً دولياً عن صندوق النقد الدولي، خياراً باكستانياً للخروج من أزمة اقتصادية ملحّة، عبر التعاون مع الصين في مجالات الطاقة والنقل والصناعة والموانئ، وصولاً إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعب الباكستاني. ولكن حكومة شهباز شريف تريد استعادة العلاقات السابقة مع صندوق النقد الدولي، والحصول على قروض جديدة لدفع الأحوال الاقتصادية قدماً، وربما يوفر هذا الطموح تفسيراً لسعيها تحسين العلاقات مع واشنطن، وتوسيعها من مجرّد العلاقات التجارية كما فعل وزير الخارجية في واشنطن، نظراً إلى انعكاس ذلك بالضرورة على موافقة الصندوق. كيف يمكن إذن أن تجمع إسلام آباد بين علاقات اقتصادية متينة مع الصين، تستثمرها بكين سياسياً، وعلاقات سياسية جيدة مع واشنطن التي تقيم حلفاً في آسيا يستثني باكستان، ويضم إليه الهند؛ خصمها اللدود؟

المشكلة التي تواجه إسلام آباد، إذن، أن الولايات المتحدة تتعامل مع التمدد الاقتصادي الصيني مقدمةً لتغيير النظام الدولي القائم، وفرض معادلة جديدة يكون فيها للصين وحلفاؤها تأثير أساسي. وعلى هذا، سيكون تحسّن علاقات باكستان مع واشنطن، وتالياً مع صندوق النقد الدولي، رهناً بالثمن الذي يمكنها دفعه من دون المساس بمشروعها الاقتصادي مع بكين، ومن ثم عدم المساهمة في عملية الصراع الجيوسياسي. يبدو الأمر أكثر تعقيداً بعد زيارة بايدن إلى آسيا وتحول العلاقة الأميركية مع خصوم باكستان والصين على حد سواء إلى تحالف استراتيجي لمحاصرة الصين، وهذا يؤكد أن الصراع الرئيسي في العالم يشتعل في وسط آسيا وشرقها، لا في أوروبا.

(كاتب من الأردن)

الولايات المتحدة تتعامل مع التمدد الاقتصادي الصيني مقدمةً لتغيير النظام الدولي

## كيف نتذكّر حافظ الأسد؟

**معن البياري**

...ولكن، ما الحاجة إلى تذكّره؟ قد يسأل سائل، بداعي أن النهج الذي أرساه الرجل في سورية باقٍ، وتأخذ به الدولة التي بناها، دولة الخوف والبوليس والمخابرات، العسف المطبوع بانعدام الحساسية في ممارسة القتل، انتقاما وغير انتقام، مع بعض الحقد إذا أمكن، عند التعامل مع أي سوريين فيهم انفاس اعتراض أو معارضة. وبذلك، إن فاضت روحُه فمات في مثل يوم أمس قبل 22 عاما، فهذا لا يعني أنه لم يعد حاضرا، بل ربما يصحّ القول إنه ما زال يحكُم سورية، وإنْ هو جثةٌ في قبر في القرداحة، فالذي ضرب حماه بالمدافع والقذائف، وحاصرها وجوّعها، وقتل من أبنائها أو بناتها نحو 20 ألفا (أو 25 ألفا؟)، بغرض قتل نحو ثلاثمائة من «الإخوان المخرّبين»، هو ذاته الذي يضرب مضايا وحمص وأرياف دمشق وحلب ودرعا وما شاء من بطاح سوريةٍ أخرى، فيزهق من أرواح الناس ما لا يكترث بعدّهم، ويقذف مدارس وكنائس ومساجد ومستشفيات بما أبدعه من قنابل متفجّرة، بدعوى أنه يتصدّى لإرهابيين. إذن، يسترسل السائل نفسه، لا مدعاة إلى تذكّر الوالد، فالولد سرّ أبيه، ويستأنف، بهمّةٍ مثابرة، ما كان يؤدّيه أبوه، أي، من باب الاحترام الموضوعي، ما كان سيؤدّيه الأب إذا هتفت حناجر في درعا أولا بما هتفت به في تلك الأيام من ربيع 2011، وإذا ما خرج سوريون غيرهم في شمال وجنوب وغرب وشرق، وصاحوا الصيحات نفسها. والناس لا يتذكرون، عادة، من بين ظهرانيهم، بل الغائب، والبعيد. وثورة السوريين لم تقدر بعد على إطاحة الرئيس الأب، وإنْ أمكن لها أن تخرّب تماثيل على هيئته من بازلت ونحاس وحديد في غير مطرح.

ولكن قولاً آخر على وجاهةٍ كثيرة، قد يمضي إلى مجرى مختلف، أن سورية الراهنة لم تعد هي التي هندسَها الأب المتحدّث عنه. وبالطبع، لم تمض إلى تمدّنٍ وتحديثٍ وعصرنةٍ ومدنَرطة وتطوّر وتقدّم وتنمية، على غير ما كانته، إنما مضت إلى تفكّكٍ واهتراءٍ وتآكل وانكشافٍ وتدرّدر على النحو الذي نرى، فليس الجيش جيشا، ولا أجهزة المخابرات والبوليس أجهزة دولة قمعية من النوع المعهود، وإنما عصاباتٌ متضاتة مع بعضها، لحماية نفسها وعناصرها. أما سلطة الدولة، الرئيس وحكومته وشرطته وأجهزته، إنما على أقل من 20% من البلد، على ما «يبحبحها» عارفون، ثمّة أميركان وروس وأتراك وإيرانيون «وقسد» و«مسد» وجيش إسلامي وجيوش غير إسلامية ومصنوعات إرهابية تحكّم وترسم في نواح سورية غير قليلة. وبالتالي، لم تعد قائمةً تلك الدولة التي لم يكن في وسع نملةٍ أن تعبر إلي

# عن دعوة مدفيديف إلى هندسة نظام أمني عالمي جديد

**حسن نافعة**

عبر نائب رئيس مجلس الأمن في روسيا، ورئيسها ورئيس وزرائها السابق، دميتري مدفيديف، في حديث مهم أدلى به لقناة الجزيرة، بثته في 4 يونيو/ حزيران الحالي، عن الحاجة إلى «هندسة نظام أمني عالمي جديد»، يقوم على التوازن ومراعاة مصالح الجميع. ولم يكتف بالدعوة إلى تأسيس نظام عالمي بديل للنظام الحالي الذي تتحكّم فيه الولايات المتحدة، إنما أكّد، في الوقت نفسه، على أن أحد أهم الأهداف التي تسعى روسيا إلى تحقيقها من «عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا» تمهيد الطريق نحو إقامة هذا النظام المأمول، ونقله من نطاق الأمل والحلم إلى أرض الواقع المعاش. ما يوحي بأن القيادة الروسية تبدو ليس فقط واعيةً أن جوهر الصراع الدائر حاليا بينها وبين الولايات المتحدة، عبر الساحة الأوكرانية، يتعلق، في حقيقة الأمر، بتغيير قواعد النظام الدولي الحالي، وإنما تبدو واثقةً، في الوقت نفسه، من قدرتها على الخروج منه منتصرة!.

لإدراك حقيقة ما يرمي إليه مدفيديف، وتدبر ما قد ينطوي عليه حديثه من معان صريحة أو مضمرة، يتعين علينا التمييز بين ثلاثة أبعاد رئيسية لنظام الأمن الدولي: مدى مواءمة النظام الحالي لتحقيق الأمن الجماعي لمجتمع الدول بتركيبته الراهنة. الشروط الواجب توفرها في أي نظام دولي مأمول، ليصبح قادرا على تلبية الاحتياجات الأمنية الراهنة للبشرية ككل. مدى قابلية هذا النظام المأمول للتحقق على أرض الواقع، والشروط اللازم توفرها ليصبح بيئة حاضنة لطموحاته الأمنية ومتجاوبا مع متطلباتها.

في ما يتعلق بالبعد الأول، يُلاحظ أن النظام الدولي الحالي يتسم بمفارقة شديدة الغرابة، فهو، على الصعيد النظري، مدون في مبادئ وقواعد وآليات أمن جماعي مكتوبة، يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945. ولأن نصوص هذا الميثاق ظلت جامدةً لم يطرأ عليها أي تغير منذ نشأة هذه المؤسسة الدولية التي لا تزال قائمة، فقد أصبحت الآن عاجزة تماما عن مواكبة التغيرات الهائلة التي طرأت على موازين القوة في النظام الدولي. ومعروفٌ أن ميثاق الأمم المتحدة كتب في نهاية الحرب العالمية الثانية، في مرحلة كان يُفترض فيها أن التحالف الدولي الذي تمكّن من تحقيق النصر في هذه الحرب قابل للاستمرار بعدها. لذا، أصبح التوافق التام بين أعضاء هذا التحالف، واحتلوا لاحقا مقاعد دائمة العضوية في مجلس الأمن، شرطا ضروريا لتشغيل منظومة الأمن الجماعي. ولأن هذا الشرط لم يتحقّق على أرض الواقع، بسبب انقسام التحالف المنتصر في الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين متصارعين واندلاع حرب باردة بينهما، فقد أصيبت المنظومة الأمنية للأمم المتحدة ببعض الشلل في مرحلة الحرب الباردة، لكنها كانت، رغم ذلك، قادرة على التكيف مع نظام دولي ثنائي القطبية، ينطوي على قدر من التوازن في القوى والمصالح. وحين انتفى هذا التوازن بسقوط إحدى ركيزتي النظام الدولي ثنائي القطبية ممثلة في الاتحاد السوفييتي، أصيبت منظومة الأمن الجماعي في الأمم المتحدة بشللٍ شبه تام. وهنا يمكن القول إن النظام الدولي الراهن اتسم، منذ البداية، بمفارقة غريبة. فهو، من ناحية، يتضمّن منظومة أمن جماعي كتبت إبّان الحرب العالمية الثانية التي انتصر فيها الاتحاد السوفييتي جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة وبريطانيا، لكن إدارتها آلت الآن إلى المعسكر المنتصر في الحرب الباردة التي هزم فيها الاتحاد السوفييتي، وهذا هو ما ترفضه روسيا الآن، بعد أن استعادت عافيتها، وبدأت تتطلع إلى المشاركة بشكل أكبر في قيادة النظام الدولي الراهن.

وفي ما يتعلق بالبعد الثاني، يلاحظ أنه ينبغي توفر شرطين رئيسيين في أي نظام دولي مأمول. الأول: التعبير عن موازين القوى الحقيقية القائمة فيه حاليا، خصوصا بعد استعادة القوى التي هزمت في الحرب العالمية الثانية، مثل اليابان وألمانيا وإيطاليا، مكانتها الدولية المفقودة، ودخول الصين حلبة المنافسة على قيادة النظام الدولي، واستعادة روسيا قواها المبعثرة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، فضلا عن بروز قوى صاعدة جديدة في مختلف القارّات، مثل الهند في آسيا والبرازيل في أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا في أفريقيا. الثاني: تحوّل المجتمع الدولي إلى قرية كونية واحدة، يرتبط فيها أمن الجزء عضويا بأمن الكل، وتعرّضه لمصادر تهديدات جديدة، كالتغير المناخي وانتشار الفقر والإرهاب والجريمة المنظمة... إلخ، ما يفرض توسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن، ليعكس تشكيله الجديد مجمل التحولات في موازين القوة، وربما تغيير قواعد اتخاذ القرار فيه في الوقت نفسه، كي لا تتمكّن دولة واحدة أو تحالف إقليمي أو أيديولوجي من شلّ قدرته على العمل واتخاذ القرارات السريعة الفعالة، وكذلك إعادة تشكيل مهامّه وصلاحياته، ليتمكّن من مواجهة مصادر التهديد الجديدة للأمن الجماعي الذي أصبح يشمل أمن البشرية أو الانسانية ككل.

وفي ما يتعلق بالبعد الثالث، يلاحظ أن بنية (وموازين) القوى القائمة في النظام الدولي، بتركيبته الحالية، لا تسمح بعمل جماعي ممنهج، يستهدف هندسة منظومة جديدة للأمن الجماعي، إما بإصلاح هياكل صنع القرار وآلياته في منظومة الأمم المتحدة الحالية، أو بإقامة منظومة جديدة. وبهذا الصدد، ينبغي أن نذكّر بحقيقة مؤلمة، أن المجتمع الدولي لم يصبح ناضجا ومؤهلا للبحث الجدّي عن منظومة أمن جماعي، إلا في أعقاب حربين عالميتين، فالتجربة الأولى لمنظومة الأمن الجماعي، والتي ولدت من خلال عصبة الأمم، لم تنضج إلا في أعقاب حرب عالميةٍ كانت هي الأولى من نوعها في تاريخ البشرية. والتجربة الثانية لهذه المنظومة، والتي ولدت من خلال الأمم المتحدة، لم تنضج إلا بعد حرب عالمية ثانية شهدت تحالفاتٍ غير طبيعية بين نظامين متعارضين، النظام الاشتراكي البازغ والنظام الرأسمالي الأكثر تجذّرا، في مواجهة مدٍّ نازيٍّ وفاشيٍّ عالمي شكل تهديدا لكليهما. ورغم أن تجربة الأمم المتحدة لا تزال حية، إلا أنها تعدّ شبه ميتة إكلينيكيا في الواقع، ولم تتهيأ الظروف بعد لإنضاج بيئة دولية تنطوي على ما يكفي من التوافق الدولي للشروع في بناء منظومة أمن جماعي جديدة، أو لإصلاح المنظومة القائمة حاليا. وهنا تتجلّى بوضوح أبعاد المفارقة التي ينطوي عليها، صراحة أو ضمنا، حديث مدفيديف المشار إليه، فما قاله عن عدم صلاحية النظام الدولي الحالي لإدارة منظومة الأمن الجماعي الدولي، بسبب هيمنة الولايات المتحدة وحلف الناتو عليه، أمر لا خلاف عليه، وما رتبه على هذه المقولة من وجود حاجة ملحّة لنظام دولي جديد يأخذ في اعتباره مصالح الجميع، ولا يتحكّم فيه طرف واحد بمفرده، يبدو أمرا منطقيا ومعقولا، لكنه حين يؤكّد أن الأزمة الأوكرانية ستنتهي حتما بتغيير قواعد النظام الدولي الحالي، وتأسيس نظام دولي جديد أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق أمن المجتمع الدولي، يخاطر بافتراض يصعب التسليم به على إطلاقه، ومن ثم يتعيّن إخضاعه للفحص والتمحيص والنقاش. قد يكون الهدف مما قال مجرّد التأكيد على ثقته الكبيرة في خروج روسيا منتصرةً من هذه الأزمة، وهذا من حقه، لكن المتأصلة أن عدم الاستقلال كان سياق القضاء على مر العقود ولا يزال. وهذا أحد أسباب عجز البلاد عن صناعة تقاليدِ دولة، بالعكس، سادت تقاليد اللادولة. بالطبع، ليس البديلَ أنْ يصبح القضاء سلطةً مستبدّة، بينما هو الفاصلُ في النزاعات وضامنُ الدولةَ ومطبقُّ القانونَ.

الفرق كبير بين استقلال القضاء وأنْ يأخذ دورَ السياسي. الأخيرُ لاعبٌ والقضاءُ حكَمٌ يتصرف تجاه اللاعبين أو تجاه الجمهور انتصار روسيا في الصراع على أوكرانيا، حتى بافتراض إمكانية تحققه، قد يكون معناه تمكّنها من الحصول على قطعة أكبر من رقعة العشب التي تتصارع عليها القوى الدولية الكبرى. ولكن ليس حتما وبالضرورة أن يسفر هذا الانتصار عن نظام أمن جماعي دولي أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة مصادر التهديد المتجدّدة في النظام الدولي، وعلى حماية أمن البشرية، باعتبارها كلاً واحدا لا يتجزأ، فهذا هدف لا يزال بعيد المنال.

أتفق مع وجهة النظر القائلة إن الصراع الدائر على الساحة الأوكرانية في جوهره صراع على قواعد النظام الدولي الحالي، بين طرف يسعى إلى تغييرها، تمثله روسيا، وطرف آخر يسعى إلى التمسّك بها وللابقاء عليها كما هي، حفاظا على وضعه المهيمن، تمثله الولايات المتحدة. لكن نتيجته، من منظور مدى تأثيره على مستقبل النظام الدولي، لن تخرج عن واحد من سيناريوهات ثلاث، يمكن إجمالها على النحو التالي: خروج الولايات المتحدة وحلفائها منتصرين، ما يعني تمكّنهم من المحافظة على وضعهم المهيمن في النظام الدولي الحالي، وقطع الطريق على إمكانية إقامة نظام دولي جديد متعدّد الأقطاب. خروج روسيا منتصرة، ما يعني تمكّنها من كسر الهيمنة الأميركية المنفردة على النظام الدولي القائم حاليا، وبالتالي تغيير قواعده بما يسمح لها بممارسة نفوذ أكبر فيه، خصوصا أن روسيا دولة مستفيدة من هذا النظام، بحكم تمتّعها بمقعد دائم في مجلس الأمن، وبالتالي بحق الفيتو، لكن الشروط المطلوبة لإقامة نظام دولي مختلف، بالمعنى المشار إليه آنفا، لن تتوفر تلقائيا وبالضرورة في مثل هذه الحالة. إطالة أمد النزاع بما يكفي لاستنزاف الطرفين المتصارعين، ودخوله مرحلة تهدد بنشوب حرب نووية شاملة، ما قد يؤدّي إلى حالة استفاقة مفاجئة قد تدفع قادة القوى الكبرى إلى التوافق حول الدعوة إلى مؤتمر عام لتأسيس منظومة جديدة للأمن الجماعي، غير أن هذا السيناريو يبدو محفوفا بالمخاطر في الوقت نفسه، لأن سياسة حافّة الهاوية قد تنتهي بالوقوع فيها. وعلى أي حال، يؤكّد هذا السيناريو أن المجتمع الدولي يعيش في المرحلة الراهنة حالة من السيولة الخطرة والفوضى غير الخلاقة.

(أكاديمي مصري)

> انتصار روسيا في الصراع على أوكرانيا قد يكون معناه تمكّنها من الحصول على قطعة أكبر من رقعة العشب التي تتصارع عليها القوى الدولية الكبرى

> أصيبت المنظومة الأمنية للأمم المتحدة بشلل في مرحلة الحرب الباردة، لكنها كانت قادرة على التكيف مع نظام دولي ثنائي القطبية، ينطوي على قدر من التوازن في القوى والمصالح

# القضاء العراقي وقدره

**عمار السواد**

قالتْ غاضبةً «الله لا يقولها تصير قاضي وتكسر رقاب» حين أخبرتُها، وأنا في الثانية عشر، أني لم أعدْ أريد أنْ أكون مهندسا بل سأصبح قاضيا، فكيف لإنسان أنْ يُشفق من مهنة يُفترض أنها ميزان بناء الدولة الحديثة؟

قد لا يُشفق كثيرون على أنفسهم من إمساك السلطة، هي مغريّة للبشر منذ عهد بعيد. لكن هناك نوعاً منها ليس سلطة بقدر كونه ظلاً لسلطة. قد يصح القول إن القضاء في العراق، مثل جلّ جواره، سلطة مأمورة، يحمّلُها الزعيمُ أو الزعماء تبعاتِ قرارتهم، وتسوّق نفسَها أنها صاحبة القرار. لتحمِل أثقالَ وزرين، وزرِ التبعية وهي المفترض استقلالُها، ووزرِ تشويهِ صورتِها بما حكمتْ وهي ليستْ الحاكمة.

في العراق، تراكمتْ ذاكرةُ خروج القضاء عن وظيفته على مرّ تحولات أنظمته الحاكمة. في عهده الملكي، أُصدِرتْ أكثرُ من مرة قراراتٌ بذائقةٍ سياسية، وهي وإن قلّتْ قياسا بالعهد الجمهوري، تبقى علامةً على ما سار فيه سلك القضاء. مثلا بين عامي 1947 - 1949، تغيّرَ الحكمُ على مؤسس الحزب الشيوعي ورفاقِه من الإعدام إلى السجن المؤبد ثم الإعدام. التغيير كان فعلا سياسيا. وفي عراق عبد الكريم قاسم، بداية الجمهورية، كانت محكمةُ المهداوي. أعدمتْ بشرا عديدين بتهم الرجعية والانتماء للعهد البائد والتخريب وغيرِها. وفي عراق صدّام، أصبح منذر الشّاوي وفق تغيير قانوني عام 1977 رئيسا على القضاء بحكم كونه وزيرا للعدل، في سابقةٍ أنْ تصير السلطةُ التنفيذية رسمياً هي القضائية.

الرئيس الأسبق كان صريحا، اختصر الأمر، واضعا حدا لأي تشكيك في ما أراد بالضبط. القضاء عنده ليس أكثر من ملحق ورعية. لم يحتج إلى رتوش احتاجها لاحقوه، حين وجدوا أنفسَهم مصادفةً في حكم محدد الشروط سلفا، حكم برلماني فرضتْه الإرادةُ الأميركية بقانونٍ انتقالي ألزمهم كتابة دستور، وانتخاباتٍ عليهم إجراؤها، وفصلٍ بين السلطات طُلب منهم أن يراعوه.

لم يكن بمقدور أيِّهم إحداثُ تغيير بلا رتوش. لكن أمكنهم التلاعبُ بشروط اللعبة، وتجريدُها من قيمتها بالالتفاف. وكان القضاء أداةً مهمة، فما لم يستطع السلاحُ المسيسُ فِعْله فَعَله القضاءُ. هنا، حاسم كان زمنُ نوري المالكي. سمى رئيسُ الوزراء العراقي الأسبق قائمته الانتخابية باسم «دولة القانون»، وانقلب على الدولة والقانون، بمجموعة خطوات سعيا إلى أن يكون ديكتاتورا ذا خلفية شيعية بديلا عن سلفه ذي الخلفية السنية.

وظل القضاء أداةً له في ديمومة بقاء حكمه مؤبدا. يومَ أخفق في كسب المركز الانتخابي الأول عام 2010، لم يمتلك سلطةً أفضل من المحكمة الاتحادية، برئاسة مدحت المحمود، لتحويل الخسارةِ فوزا عبر تفسير مصطلح «الكتلة الأكبر». ثمّ أرّقه وجودُ سلطةٍ موازية له، هي سلطة الهيئات المستقلة، لجأ مرة أخرى إلى المحمود، ليعطيَه ما أراد من خلال ربط الهيئات إداريا بحكومته، ما جرّدها من كونها سلطةً رسمية مستقلة رابعة استحدثها الأميركيون في الحالة العراقية. وكان بعض تلك الهيئات ذا طابع قضائي.

إلى عادته القديمة، عاد القضاء، عادةِ كونِه ظِلاً لرأس السلطة. بقي مدحت المحمود ذا نفوذ موجّهٍ سياسيا. وبعد سلسلة من التشويش والإرباك لاختيار بدائل، ذهب المحمود وخلَفه ظِلُّه فائق زيدان. الأخيرُ لم يبرز فورا، فالصراع العراقي جانبَه زمناً. الساحةُ وقتَها تحت قيادة قاسم سليماني، ولم تكن حاجةٌ كبيرة للقضاء، إلا من قضايا احتاجتْ رتوشَ المحكمة الاتحادية. ثم قُتل جنرال فيلق القدس، وعادت الأمور تقريبا إلى ما قبل الانسحاب الأميركي في 2011، أي قبل تعاظم نفوذ طهران إلى درجة غير مسبوقة. ومع تراجع ذلك النفوذ نسبيا، احتاج حلفاء إيران لرتوش القاضي. فسلطة المليشيات «الولائية» تقهقرت بعد انتفاضة تشرين 2019، وهُزمت انتخابيا. ولإعادة نفسِها إلى الواجهة عبر قناة المالكي، لا بد من سلطة رسمية، وليس أفضلُ من سلطة زيدان لهذه المهمة.

عندها دخلت سلطة القضاء في سجالات المعركة السياسية منذ انتخابات 2021، ولا تزال. سجالات الفرقاء السياسيين ليست الوحيدة التي تُتخذ فيها جبهة، فالرجل كسلفه، يخشى النقد. ومثالا معبرا، دعتْ أوساط احتجاجية إلى تظاهرة في نهايات 2015 أمام مجلس القضاء للمطالبة بمحاسبة المسؤولين، ضغط المحمود عندها على بعض مراكز القوى المدنية بعدم المشاركة، وحصل على ما أراد، رغم أن التظاهرة، مهما اتسعت، لن تكون أكثر من تسجيل موقف.

تتكرّر تجربةُ الخوف من الاحتجاج والنقد. يفتح القاضي زيدان جبهة على صحافيين. أشهرَ غضبه على مقدّم البرامج الصحافي سعدون محسن ضمد، وعلى سرمد الطائي الكاتب السياسي المعروف بعدائه المشروع الإيراني، وذلك على خلفية انتقاد وجهه الأخير لرئاسة القضاء في برنامج يديره سعدون ضمد على قناة العراقية الرسمية. ومن ضمن أساليب الهجوم، بعث رسالة لا تليق بقاض، فضلا عن رئيس القضاة، إلى إدارة القناة، واصفا الصحافيين، المحاورَ والضيف، بأنهما سلبيان ومتطرّفان. متناسيا أن مهمته تحديد المخالفات القانونية عبر السياقات القضائية، وليست إصدارَ أحكام على القناعات والآراء.

يشار هنا إلى أن انتقاد شخص رئيس المجلس لم يكن الأولَ، غير أنها المرّة الأولى التي تحرّك فيها بشراسة. بالطبع من الصعب على «رموز» السلطة أن يروا أن تمتلك القناة الرسمية هامش حرية للمحاور والمحاوَر. ربما يمكن فهم خلفية الموضوع على هذا الأساس. لكن هناك نقطة أخرى يصعب إغفالُها؛ لم يكتف الضيف بانتقاد القاضي زيدان، إنما ربطَه بسليماني والمرشد الإيراني علي خامنئي. لذا قد يفهم تحرّكُ القاضي ضد الصحافيين أنه في هذه الواقعة مدجّجٌ بدعم أتباع الحرس الثوري، خصوصا أنهم سبق أن اعتمدوا عليه في تحقيق بعض ما أرادوا، قانونيا أو عرقلة أشياءَ مما لم يريدوا، بعد خسارتهم جزءا من سطوتهم في العامين الأخيرين.

الخلل في القضاء العراقي لم يكن يوما الرشوةَ أو الفساد المالي، لأنه، وإنْ وجد، لم يبدُ ظاهرةً واسعة في تاريخه. المشكلة انطلاقا من وظيفته حصريا، فالقضاة ليسوا زعماء. وهذا يصعب أن يتضمّنه خطابُ الحراك الاجتماعي، إذا لم يصاحبْه تحديدٌ واضح للمفاهيم، وفهمٌ صريح للحدود، وإدراكٌ مفتوح على التجارب الأخرى، سيئها وجيدها، ووعيٌ ببناء دولة حديثة تحقق استقلالَها بما يجعل الجماعات المجتمعية العراقية تتعايش من أجل حمايتها، وخطابٌ لا يسوِّق استقلال القضاء عبر تسويق من سيخسر سلطانَه فيما لو استقل القضاء. أي أنّ تحوّل القضاء إلى مؤسسة تمارس دورَها من خلال السياقات القانونية المحدّدةِ بوضوح وبدون تأويل لن يحصل اعتمادا على زعماء يرون أنفسَهم فوق القضاء. علَوُّ أيِّ صاحب قرار سياسي أو ديني أو اقتصادي فوقَ أيّ من المؤسسات الرسمية يتعارض مع بناء دولةٍ تؤسس تقاليدها عبر سلطاتها الدستورية، وليس تقاليد أحزاب وأئمة السياسة والدين. وحديثُ أنصارِ الزعماء عن استقلال القضاء ليس أكثر من مسعى جديد إلى إبقاء الحال كما هو مع تغيير في اتجاهات الولاء فقط.

وعندما يدافعُ أيٌّ من شركاء العملية السياسية في العراق، ومن خلفه جيش من النخب، عن استقلال القضاء، إنما يدافعُ عن وقوفه أمام محاكمه. إذ جميع القيادات الرئيسة، بما فيها الزعامات المسوَّقة مدافعةً عن استقلال العراق، أو بناء الدولة، متورّطة في الاهتراء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري. بل على بعض تلك الرؤوس مذكراتُ إلقاء قبض مركونة بعيدا خوفا، وأمامَ عديدٍ منها ملفاتٌ يمكن أن تُفتح إنْ استقلّ القانون. ملفاتُ انهيار البلاد وتفتيتها وتقويض فرص بقائها ليست قليلة. فليس من الإنصاف أنْ يرجى من تلك الرؤوس الدفاعُ عن قضاء مستقل. سيكون هناك رجاءٌ، عندما تبدأ مراجعةٌ صريحة وواسعة للأخطاء والكوارث في السلطة الثالثة على مر العقود الماضية، وأسبابِها، بعيدا عن خطابات التفاخر والهيجان العاطفي. يومئذ، ربما لن تخشى الأمهاتُ المسكونات بالخوف على الرقاب أنْ يصبح بنوهنّ قضاة.

(من أسرة تلفزيون العربي)

> القيادات الرئيسة، بما فيها الزعامات المسوَّقة مدافعةً عن استقلال العراق، أو بناء الدولة، متورّطة في الاهتراء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري

> حديثُ أنصار الزعماء عن استقلالَ القضاء ليس أكثر من مسعى جديد إلى إبقاء الحال كما هو مع تغيير في اتجاهات الولاء فقط

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads